

Distr.: General
16 April 2008
Arabic
Original: English and Russian

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السابعة عشرة

فيينا، ١٤-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٤ من جدول الأعمال

الاتجاهات العالمية في مجال الجريمة وتدابير مواجهتها:

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة

والعدالة الجنائية

رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة (فيينا) إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

نتشرف بأن نقدم طيه نص إعلان الإطار الاستراتيجي الذي اعتمده رئيسا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في سوتشي، الاتحاد الروسي. ويتضمن الإعلان جزءا مهما لا يُستهان به حول سيادة القانون ومكافحة الإرهاب العالمي. ونكون لكم من الشاكرين لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة والإعلان المرفق بها كوثيقة من وثائق الدورة السابعة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

(توقيع) ألكسندر ف. زميفسكي

الممثل الدائم للاتحاد الروسي في الأمم المتحدة (فيينا)

(توقيع) غريغوري ل. شولت

الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة (فيينا)



مرفق* رسالة مؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من الممثلين الدائمين
للاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة (فيينا)
إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

إعلان الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي

نحن، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي،

إذ نشير إلى بياننا المشترك الصادر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن إقامة علاقة جديدة بين الولايات المتحدة وروسيا وبياننا المشترك الصادر في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، نوّكد مرة أخرى أن الحقبة التي كان فيها كل من الولايات المتحدة وروسيا يُعتبر الآخر عدواً أو مصدر تهديد استراتيجي قد ولّت. وإننا لنرفض صغرية التفكير التي سادت في الحرب الباردة عندما "كان ما هو جيد لروسيا سيئاً لأمريكا" والعكس بالعكس. وبدلاً من ذلك، فإننا ملتزمون بالعمل معا وبالتعاون مع دول أخرى لمواجهة التحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين، والانتقال بالعلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا من التنافس الاستراتيجي إلى الشراكة الاستراتيجية. ونحن نعتزم التعاون كشركاء من أجل تعزيز الأمن والتصدي معا لتهديدات السلام التي نواجهها، بما في ذلك الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن مصممون على بناء سلام دائم، على أساس ثنائي وفي المحافل الدولية، إدراكاً منا لمسؤوليتنا المشتركة أمام شعبي بلدينا وشعوب بلدان العالم قاطبة وهي أن نظل صامدين ومتّحدين في السعي إلى تحقيق الأمن الدولي وإيجاد عالم آمن وحر. وحيثما كانت لدينا خلافات، سنعمل على حلها في جو من الاحترام المتبادل.

وإدراكاً منا لأهمية هذه المسائل، فإننا نوّكد التزامنا باحترام سيادة القانون والقانون الدولي وحقوق الإنسان وقبول التنوّع والحرية السياسية، واتباع نهج السوق الحرة في السياسات والممارسات الاقتصادية.

ونحن متفقون على أن أساس العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا ينبغي أن يتمثل في المبادئ الجوهرية التي هي الصداقة والتعاون والانفتاح وقابلية التنبؤ. وسوف تُكفل متانة هذا الأساس وثباته بتوسيع شبكة الصلات بين حكومتينا وشعبينا وبالاقتداء بالأمثلة الإيجابية التي

* استُنسخ المرفق بالصيغة التي ورد بها.

حدّناها لمجتمعينا وللعالم ونحن نواجه معاً كشركاء الأخطار الجديدة والناشئة التي تهدّد الأمن العالمي. وسوف نسعى جاهدين لتحديد مجالات التعاون الإيجابي حيث تتوافق مصالحنا ومتابعة المشروعات والإجراءات المشتركة التي هي كفيلة بتوثيق التقارب بين بلدينا، مع التقليل إلى أدنى حد من الضغط الواقع على شراكتنا عندما تتباعد مصالحنا. ونحن، إذ نسعى إلى المضي قدماً، نعتزم تعميق تعاوننا كلما كان ذلك ممكناً، مع اتخاذ خطوات أخرى أبعد مدى للبرهنة على قيادتنا المشتركة في مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه السلام والأمن العالميين وفقاً لمبادئ القانون الدولي، آخذين دور الأمم المتحدة في الاعتبار.

وسعياً إلى تحقيق هذه الأهداف، سوف تتشاور الولايات المتحدة والاتحاد الروسي عن كثب حول استحداث مبادرات من شأنها أن تخدم مصالحنا المشتركة.

تعزيز الأمن

إننا نسلّم بأن البيئة الأمنية الحالية تختلف اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه خلال الحرب الباردة. فعلى أن نتجاوز المبادئ الاستراتيجية التي كانت مُعتمدةً في الماضي والتي كانت تركز على احتمال إبادة كل منا الآخر، وأن نركز على الأخطار الحقيقية جداً التي تواجه أمتينا. وهذه الأخطار تشمل خصوصاً خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل تسليمها. فنحن سنتخذ خطوات معاً لمواجهة هذه التحديات الجديدة والناشئة، بحسدين بذلك تغير طبيعة علاقتنا الاستراتيجية.

مرحلة ما بعد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية: لقد أكدنا مجدداً نيتنا تخفيض أسلحتنا الهجومية الاستراتيجية إلى أدنى مستوى ممكن بما يتماشى مع متطلبات أمننا القومي والتزاماتنا التحالفية.

فقد نُفذت تخفيضات كبيرة في القوات الهجومية الاستراتيجية بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، والتي كانت بمثابة صك أساسي في هذا السياق. وكانت معاهدة موسكو خطوة مهمة إضافية وهي ما زالت سارية المفعول. ونحن سنواصل وضع ترتيب ملزم قانوناً بشأن مرحلة ما بعد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

إننا ملتزمون تماماً بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونعتبر الترتيب الذي نسعى إلى وضعه خطوة أخرى في تنفيذ التزاماتنا بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

الدفاع الصاروخي: لقد ناقشنا مسألة الدفاع الصاروخي. وقد أعربنا كل من جانبنا عن اهتمامنا بإقامة نظام للتصدي للتهديدات الصاروخية المحتملة تشارك فيه كل من روسيا والولايات المتحدة وأوروبا كشركاء متساوين.

وقد أوضح الجانب الروسي أنه لا يتفق مع قرار إنشاء مواقع في بولندا والجمهورية التشيكية، وقدّم مجدداً اقتراحه البديل.

ومع ذلك، فإن الجانب الروسي أعرب عن تقديره للتدابير التي اقترحتها الولايات المتحدة وأعلن أن هذه التدابير، إذا ما اتُفق عليها ونُفذت، ستكون مهمة ومفيدة في التخفيف من المخاوف الروسية.

وقد اتفقنا على تكثيف حوارنا بعد سوتشي بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون في مجال الدفاع الصاروخي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى: إننا، إذ نخطط علماً ببياننا المشترك بشأن معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى الصادر في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، سنباشر حواراً رفيع المستوى من أجل تحليل التهديدات الحالية والمقبلة فيما يتعلق بالقذائف التسيارية والانسيابية المتوسطة المدى والأقصر مدى وحصر الخيارات المتاحة للتعامل معها.

مبيعات الأسلحة: نحن ملتزمون تماماً بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية أو زعزعة تراكماتها من أجل المساهمة في الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وسوف تتعاون الولايات المتحدة وروسيا من أجل ضمان ألا يسهم نقل هذه الأسلحة في تطوير وتعزيز القدرات العسكرية التي تقوّض هذه الأهداف، فضلاً عن حرمان الإرهابيين من الأسلحة التقليدية.

التعاون في مجال التكنولوجيا الدفاعية: سوف نضع الصيغة النهائية للاتفاق بشأن التعاون في مجال التكنولوجيا الدفاعية. فهذا الاتفاق سيسهل التعاون التقني بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتوفير إطار قانوني لمجموعة واسعة من المشاريع التعاونية، بما فيها التدابير المضادة لتشغيل أجهزة التفجير المرتجلة، والتعاون على غيرها من التكنولوجيات العسكرية الحاسمة لمواجهة الأخطار الناشئة التي تهدد الأمن العالمي.

ونحن مصممون على العمل معاً بشكل وثيق بشأن جميع القضايا الدولية العالمية الرئيسية التي تواجهنا، بما في ذلك السعي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط والأمن والاستقرار في شمال

شرق آسيا من خلال عملية الأطراف الستة وفي أفغانستان وإيران والعراق وأماكن أخرى في جميع أنحاء العالم، وذلك بالعمل مع الدول الأخرى من خلال الأمم المتحدة، فضلا عن العمل مع آليات دولية وإقليمية أخرى، بما فيها مجلس الناتو - روسيا ومجموعة الثمانية، من أجل تعزيز التعاون فيما بيننا كلما كان ذلك ممكنا.

ونحن سنعمل معا لمعالجة الخلافات الخطيرة في المناطق التي لا تتطابق فيها سياساتنا، بما في ذلك توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي، واستحداث مجموعة متكاملة من الحلول التي يمكن أن تساعد على استعادة جدوى نظام القوات التقليدية في أوروبا، وتصديق جميع الدول الأطراف بسرعة على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا بعد تكييفها مع الطرف الراهن، وبعض الأنشطة العسكرية في الفضاء.

منع انتشار أسلحة الدمار الشامل

إننا ندرك الأهمية البالغة التي يتسم بها منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. فلا بد لنا أن نحول دون وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين ومن يدعمهم. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف يوفر بلدنا قيادة عالمية بشأن طائفة واسعة من الجهود التعاونية التي ستنهض بأهدافنا المشتركة فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة. وستشمل هذه الجهود نهجا جديدة تركز على التكنولوجيات الملائمة للبيئة والتي من شأنها أن تدعم النمو الاقتصادي وتروج توسع الطاقة النووية وتوجد بديلا قابلا للتطبيق لانتشار تكنولوجيات دورة الوقود النووي الحساسة.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: إننا نوكد دعمنا المستمر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولنلتزم بتعزيزها. وإننا سنتعاون على التحضير للمؤتمر المعني باستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في عام ٢٠١٠، وعلى ضمان تكميله بالنجاح.

إعلان بشأن الطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية: في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أصدرنا إعلانا بشأن إجراءات مشتركة من أجل تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وترويج التوسع في الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم. ونحن نعمل معا وبالتعاون مع دول أخرى من أجل استحداث نهج مفيدة للجميع تكفل سبل الحصول على الطاقة النووية بطريقة موفرة اقتصاديا وموثوقة بغية تمكين الدول من الانتفاع بالطاقة النووية ومن أجل إيجاد بديل مجد لحصولها على تكنولوجيات دورة الوقود الحساسة. ونحن بصفتنا بلدين

يتمتعان بقدرات نووية متقدمة وآمنة، سوف نقدّم المساعدة إلى البلدان التي تنظر في استخدام الطاقة النووية في مجال تطوير البنية التحتية الضرورية (بما فيها المفاعلات النووية)، وسوف ننظر في سبل تسهيل التمويل، وسوف نضمن، في جملة أمور، توفير الوقود الطازج وإدارة الوقود المستهلك.

المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم: لقد أعلن الاتحاد الروسي عن مبادرة لإنشاء بنية تحتية عالمية للطاقة النووية تكفل سبلا فعالة للانتفاع بالطاقة النووية، وأعربت الولايات المتحدة عن تأييدها لهذه المبادرة. وكخطوة أولى، أنشأت روسيا وكازاخستان على أراضي روسيا المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم.

الشراكة العالمية للطاقة النووية: إننا نعمل مع مجموعة واسعة من الدول الأخرى من أجل تطوير الجيل القادم من القدرة النووية للأغراض المدنية التي ستكون سليمة وآمنة، ومن أجل تحسين البيئة والحد من مخاطر انتشار الأسلحة النووية. وتهدف هذه الشراكة إلى الإسراع في تطوير ونشر تكنولوجيات متقدمة لدورة الوقود بما في ذلك إعادة التدوير التي لا تنطوي على فصل البلوتونيوم. ومن شأن هذه التكنولوجيات المتطورة، عند توافرها، أن تقلل بقدر كبير من النفايات النووية، وتبسط طريقة التخلص منها، وتقيّم المخزون الحالي من الوقود المستهلك في أغراض مدنية على نحو آمن وسليم وممانع للانتشار.

المفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية ("إنبرو"): إن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة يدعمان مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية ("إنبرو") الذي تجتمع فيه الدول التي لديها تكنولوجيا نووية متقدمة والدول التي لديها برامج نووية صغيرة أو التي هي بصدد وضع خطط لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

سبل موثوقة للحصول على الوقود النووي: إن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، إذ يدركان الحاجة إلى سبل مأمونة للإمداد بالوقود، قد أعربتا عن التزامهما بإيجاد سبل موثوقة للحصول على الوقود النووي.

الاحتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب: يعمل الاتحاد الروسي على إنشاء مخزون من اليورانيوم المخصب بدرجة منخفضة ليكون متاحا للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تكفل توفر إمدادات موثوقة بالوقود النووي.

تخفيض درجة خصوبة اليورانيوم العالي التخصيب: تقوم الولايات المتحدة حاليا بتخفيض درجة خصوبة ١٧,٤ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب الزائد عن الحاجة في برامجها

الدفاعية وقد تعهّدت بتوفير ٥٠ مليون دولار لدعم إنشاء مصرف للوقود الدولي تابع للوكالة الدولية للطاقة النووية بغية ضمان إمدادات موثوقة بالوقود النووي.

إيران: نحن لا نزال ملتزمين ببذل جهود سياسية ودبلوماسية لإيجاد حل تفاوضي يضمن أن برنامج إيران النووي هو للأغراض السلمية حصراً. ونحن نؤكد من جديد ضرورة امتثال إيران لمتطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧٣٧ و ١٧٤٧ و ١٨٠٣، بما في ذلك إيقاف أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة إيقافاً كاملاً ويمكن التحقق منه. ونحن نؤكد التزامنا بالتدابير التي ستتخذ في المستقبل على النحو الذي أعرب عنه في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ في البيان الصادر عن وزراء خارجية الدول الخمس+١. ونحن نرحب بموافقة روسيا على تسليم وقود نووي واستعادة الوقود المستنفد من المفاعل النووي الإيراني في بوشهر، فهذه خطوة إيجابية تكفل تزويد إيران بقدرة في مجال الطاقة النووية للأغراض المدنية دون أن تحتاج إلى تخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة الوقود النووي المستهلك.

كوريا الشمالية: نحن نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لمبادرات الأطراف الستة وسوف نواصل تعاوننا وفقاً للاتفاقات التي تم التوصل إليها في تلك المبادرات ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٧١٨ بشأن الأسلحة النووية والبرامج النووية في كوريا الشمالية من أجل بلوغ الهدف النهائي وهو تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي.

اتفاق للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية: إننا سنوقع في المستقبل القريب على الاتفاق الثنائي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الذي استُهل في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وسنعمل على وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ. فهذا الاتفاق سينشئ الأساس القانوني اللازم لتعاوننا في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وسيسمح بتوسيع نطاق هذا التعاون. وهو سيمكّن الشركات في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من العمل في مشاريع مشتركة ونقل المواد النووية والمفاعلات والمكونات الرئيسية للمفاعلات بين بلدينا. وهذا هو من الأمور البالغة الأهمية لتسهيل مزيد من التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا في إطار برامج ومبادرات ثنائية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك الإعلان بشأن الطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية الصادر في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، والشراكة العالمية في مجال الطاقة النووية.

المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي: لقد توسّع نطاق الانضمام إلى المبادرة العالمية التي استُهلّت في تموز/يوليه ٢٠٠٦ ليشمل ٦٧ بلداً مشاركاً إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والوكالة

الدولية للطاقة الذرية اللذين انضمّا إليها بصفة مراقب. وتتعاون الدول المشاركة على تعزيز قدراتها الفردية والجماعية على منع الإرهابيين من الحصول على المواد النووية وحرمانهم من الملاذ الآمن والدعم المالي وغيره وتبادل المعلومات عن الأنشطة الإرهابية والتعاون في المسائل المتعلقة بإنفاذ القانون، ومعالجة العواقب المترتبة على أي هجوم. وسنواصل توسيع هذه المبادرة وتعزيزها وتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه تنفيذًا كاملاً.

الأمن النووي: إننا سنكمل في نهاية عام ٢٠٠٨ عمليات تحسين أمننا النووي التي اتفقنا عليها في مبادرة براتيسلافا بشأن الأمن النووي بحلول. ونحن نتطلع إلى أن تستمر هذه النظم المحسّنة في خدمة أهدافنا بشكل موثوق في السنوات القادمة. وسوف يقدم لنا الفريق الرفيع المستوى المشترك بين الوكالات تقريراً سنوياً عن تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في إطار مبادرة براتيسلافا بشأن الرد في حالات الطوارئ وأفضل الممارسات وثقافة الأمن ومفاعلات الأبحاث وتحسين الأمن النووي. وسنعمل معاً من أجل تبادل أفضل ممارساتنا في مجال الأمن النووي مع الأمم الأخرى، بما في ذلك عن طريق المحافل الدولية.

المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار: إننا نؤكد من جديد التزامنا بالمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي تشكل وسيلة مهمة لردع ومنع الاتجار بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد المتعلقة بها. وسوف نعمل بشكل تعاوني لمنع وعرقلة تمويل انتشار هذه الأسلحة، وذلك تعزيزاً لأهداف قرار مجلس الأمن ١٥٤٠.

مكافحة الإرهاب العالمي

يمثل الإرهاب خطراً جسيماً على الأمن والاستقرار في العالم وعلى سيادة القانون وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية. ويمثل الجمع بين الإرهاب الدولي وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها خطراً جسيماً على أمن الولايات المتحدة وروسيا وغيرهما من البلدان. ونحن سنعمل معاً على مكافحة التهديد الإرهابي، وذلك على المستوى الثنائي وكذلك ضمن إطار المؤسسات الدولية.

التعاون الثنائي: نحن شريكان في الحرب العالمية على الإرهاب. وسوف نكثف تعاوننا الثنائي ليشمل المزيد من تبادل المعلومات عن الجماعات الإرهابية وعن تهديدات إرهابية محدّدة للأمن والازدهار في كلا البلدين. وسوف نُنشّط الفريق العامل المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا لمكافحة الإرهاب في جميع المجالات، بما في ذلك في الجهود المبذولة لتفكيك التنظيمات الإرهابية والشبكات التي تزودها بالدعم المالي والمادي. كما سنعمل معاً على

تعطيل كامل نطاق الأنشطة الإرهابية، منذ التجنيد والتدريب والتمويل والاتصالات حتى التخطيط لهجمات محددة. وسنعمل بصورة أوثق على مكافحة غسل الأموال، وخاصة استخدام هذه الممارسة من جانب الإرهابيين والتنظيمات الإجرامية للإفلات من العقوبات وتقويض النظام المالي.

المبادرات المتعددة الأطراف: إننا سنوسّع جهودنا التعاونية من خلال الشراكة المتواصلة في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل المتعددة الأطراف لكي تشمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس منظمة حلف شمال الأطلسي وروسيا ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، وكذلك من خلال توسيع نطاق المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ونحن سوف نتابع في الأمم المتحدة أهدافنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بما في ذلك عن طريق تعزيز لجنة مكافحة الإرهاب ونظام الجزاءات المنصوص عليه في القرار ١٢٦٧.

ونحن سنعمل معا على تحقيق أهداف بالغة الأهمية، منها الحيلولة دون حصول الجماعات الإرهابية على الموارد المالية التي يحتاجون إليها للقيام بأفعالهم الشنيعة، وبناء إرادة وقدرة على مكافحة الإرهاب لدى البلدان في جميع أنحاء العالم، وتعزيز وتدعيم المؤسسات الدولية التي تستطيع مكافحة الإرهاب، ومنع الإرهابيين المعروفين أو المشتبه فيهم في جميع أنحاء العالم من حرية العبور والتنقل، وتحسين أدوات إنفاذ القانون الدولي والتعاون على التصدي للجماعات الإرهابية على الصعيد الدولي، وخلق توافق عالمي في الآراء التي ترفض اللجوء إلى الإرهاب لأي سبب من الأسباب، والعمل بحزم على إشراك المجتمع المدني وأوساط الأعمال في جهود مكافحة الإرهاب.

التعاون الاقتصادي الاستراتيجي

إننا نقرّ بما يتيح توسيع التجارة والاستثمار على المستوى الثنائي من إمكانات هائلة وبالمناخ الكبيرة التي سيثمرها هذا التعاون لاقتصاد بلدينا. ونعترف أنّه، تحقيقاً لهذه الإمكانية، ينبغي للبلدين أن يتبعاً المبدأ الأساسي لاقتصادات السوق المفتوحة، بالاستناد إلى احترام سيادة القانون على المستويين المحلي والدولي. كما إننا نركّز الدينامية المتزايدة بين الأوساط التجارية في بلدينا والأهمية البالغة التي يكتسبها تعميق الالتزام الاقتصادي من خلال كل من القطاع الخاص والقنوات الحكومية، من أجل تحسين التفاهم والشفافية والقضاء على العوائق التي تعترض التجارة والاستثمار، وتعزيز المؤسسات التي سوف تبني الثقة واليقين وقابلية التنبؤ في أسواق بلدينا.

منظمة التجارة العالمية: تلتزم الولايات المتحدة وروسيا بتحقيق انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية بأسرع وقت ممكن واستنادا إلى شروط مجدية تجاريا. ونحن نعتقد أننا إذا بذلنا جهدا كبيرا، ولا سيما من الآن وحتى شهر حزيران/يونيه من العام الجاري، وبالتعاون مع الأطراف الأخرى وبالفاء بشروط الانضمام إلى هذه المنظمة، يمكن أن تتأهل روسيا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي يمكن تحقيق ذلك هذا العام. وتلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع الكونغرس للتوصل إلى تشريعات تتعلق بقانون جاكسون-فانيك وبالعلاقات التجارية الطبيعية والدائمة مع روسيا. واقترانا بمفاوضات منظمة التجارة العالمية، تتطلع إدارة الولايات المتحدة إلى العمل مع الكونغرس وأوساط الأعمال لسنّ هذا التشريع هذا العام. واعترافا بدور روسيا المتنامي كاققتصاد كبير، تلتزم الولايات المتحدة أيضا بمساعدة روسيا على الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها من المؤسسات الاقتصادية العالمية.

الحوار الاقتصادي: سوف نعزّز التفاعل الأمريكي-الروسي من ناحية الاقتصاد والأعمال التجارية ولا سيما من خلال إقامة حوارات بين الأعمال التجارية للبلدين وحكومتيهما خلال الأشهر القليلة المقبلة. وسوف تساعد هذه الخطوات على وضع شروط من شأنها أن تنهض بعلاقاتنا في مجالي التجارة والاستثمار وأن تحسّن التواصل بين الأوساط التجارية في بلدينا وتزيد الازدهار. وسوف يهدف حوارنا الاقتصادي إلى تحديد المجالات التي تعيق فيها قوانيننا ولوائحنا التجارة والاستثمار وإلى تحسين شفافية بيئة الأعمال التجارية والاستثمار وإلى تعزيز سيادة القانون، وجميعها عوامل حاسمة لاحتياجات اقتصاد السوق الحر ولاجتذاب أطراف جديدة إلى الانضمام إلى التجارة القائمة بين بلدينا.

معاهدة الاستثمار الثنائية: سوف تدعم الولايات المتحدة وروسيا الجهود التي نبذلها بشأن وضع معاهدة استثمار ثنائية جديدة لتزويد الاستثمار بإطار ثابت ويمكن التنبؤ به، من أجل تعزيز ثقة المستثمرين وبالتالي العودة بالمنفعة إلى أوساط الأعمال في بلدينا.

الحوار بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن الطاقة: إن التعاون حول الطاقة يظل محالا ينطوي على إمكانات جمة لبلدينا. ونحن نوكل للفريق العامل المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا والمعني بالطاقة بمهمة إيجاد سبل من أجل تعزيز أمن الطاقة وتنويع الإمدادات بالطاقة من خلال طرق ووسائل نقل مجدية اقتصاديا، عملا بمبادئ مجموعة الثمانية في سانت بيترسبورغ. وسوف نكثف التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا في مجال الطاقة من خلال إقامة حوار جديد أحكم بنية حول الطاقة من شأنه أن يجمع أفضل العقول الروسية والأمريكية للتركيز على كيفية توسيع الإمدادات بالطاقة بطريقة مؤاتية للبيئة في الوقت الذي

يتم فيه استحداث مصادر جديدة للطاقة أقل انبعاثا للكربون. وسوف نتخذ إجراءات بشأن التعاون في مبادرات كفاءة الطاقة وتطوير تكنولوجيات نظيفة بشأن الفحم ومبادرات بشأن خلايا الوقود وضمن إطار مبادرات البحث والتطوير الأخرى للتعويض عن انخفاض الاحتياطي التقليدي للهيدروكربون.

وإننا سوف نعمل مع البلدان المنتجة والمستهلكة الأخرى وكذلك مع بلدان العبور من أجل تعزيز الشراكة بين كل الأطراف المهمة بغية تحسين أمن الطاقة على الصعيد العالمي على أساس مفتوح وشفاف ومجد تجاريا.

وفي مجال مكافحة تغيّر المناخ، سوف نعمل مع كل الاقتصادات الكبرى على النهوض بالعناصر الأساسية للمفاوضات الجارية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، بغية التوصل إلى إطار شامل لما بعد عام ٢٠١٢ يشمل التزام كل الاقتصادات الكبرى التي هي مصدر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بالحدّ من هذه الانبعاثات أو التقليل منها على نحو يتسق مع ظروفها الوطنية، كما إننا سنعمل على معالجة الانبعاثات في القطاعات الأساسية.